شرطة ميناء بندر الملح تعلن إنقاذ ٤٦ لاجئا من قارب تهريب أعطال ميكانيكية وسط أمواج عالية

(محرر الشؤون المحلية)

بندر الملح/ الثلاثاء 7 آذار/ مارس 2023: أعلنت شرطة ميناء بندر الملح صباح اليوم عن إنقاذ ٤٦ لاجئا كانوا على متن قارب تهريب تعرض لأعطال ميكانيكية وأمواج عالية قبالة سواحل المدينة. وقال العقيد فراس منصور الحلبي، مدير الشرطة، في مؤتمر صحفي عقده في مقر القيادة، إن القارب كان يقل ٤٦ شخصا بينهم ١٤ امرأة و٩ أطفال، وإن عمليات الإنقاذ استمرت نحو ٦ ساعات.

وأوضح العقيد الحلبي أن غرفة العمليات المشتركة تلقت نداء استغاثة عبر الهاتف الفضائي للقارب عند الساعة ٣:٤٠ فجر الأحد، مشيرا إلى أن الاتصال انقطع بعد دقائق قليلة. وأضاف أن ثلاث دوريات بحرية تابعة للشرطة والخفر الساحلي انطلقت فورا، وأن الطقس كان سيئا للغاية، مع رياح تجاوزت سرعتها ٣٥ عقدة وارتفاع الأمواج إلى ٤ أمتار، ما صعب عملية الوصول إلى القارب.

وقال العقيد الحلبي: «وجدنا القارب يميل بشدة على جانبه الأيسر، وكان الركاب متجمعين في وسطه خوفا من الانجراف. نقلنا الجميع إلى زوارقنا واحدا تلو الآخر، وكان آخر من غادر القارب قبطانه الذي حاول إنقاذ بعض الأمتعة قبل أن نجبره على القفز». وأكد أن جميع المنقذين خضعوا لفحص طبي أولي على متن السفينة الدورية «البحار ٧» التي نقلتهم إلى الميناء.

وبحسب إفادات الناجين التي جمعها المحقق الشرطي رامي كنعان الدباغ، فإن القارب أبحر من شاطئ رأس الريحان في الساعة ١١ ليلة السبت، وكان يقصد الوصول إلى إحدى الجزر الواقعة على بعد ٦٠ ميلا بحريا. وقال أحد الركاب، وهو رجل في الخمسين من عمره، إن المحرك توقف بعد ساعتين فقط من الإبحار، وإن المهرب الذي كان يقود القارب «لم يكن يعرف كيف يصلحه أصلا». وأضاف أن الركاب دفعوا ما بين ٨٠٠ و١٢٠٠ دينار للشخص الواحد مقابل الرحلة.

وأشار العقيد الحلبي إلى أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن القارب كان جزءا من شبكة تهريب تنشط على طول الساحل الشرقي، وأن الشرطة تلاحق ٣ أشخاص يشتبه بتورطهم في تنظيم الرحلة. وأكد أن جميع الناجين سيحالون إلى مركز الإيواء المؤقت في مدرسة الشهيد عبد الرحمن الزعبي، حيث سيتم التعامل مع أوضاعهم القانونية بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الداخلية في بيان منفصل أن عدد الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر منذ بداية العام بلغ ٣١٢ شخصا، بزيادة ٤٠ في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وحذرت الوزارة من أن الأحوال الجوية المتقلبة ستستمر حتى نهاية الشهر، داعية الصيادين والقوارب الصغيرة إلى عدم الخروج إلى البحر.

(يتبع صفحة ٨)

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة بقيمة ٤٢ مليون دينار لعام ٢٠٢٣

جلسة استثنائية استمرت ١٤ ساعة وشهدت نقاشا حادا حول مشاريع الصرف الصحي

الزيتونة – ٩ آذار ٢٠٢٣: صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء أمس الثلاثاء على موازنة البلدية لعام ٢٠٢٣ بقيمة إجمالية تبلغ ٤٢ مليون دينار، بعد جلسة ماراثونية استمرت ١٤ ساعة وشهدت نقاشا حادا بين أعضاء المجلس حول أولويات الإنفاق. وحضر الجلسة ١٣ عضوا من أصل ١٥، بعد انسحاب عضوين احتجاجا على ما وصفاه بـ«تجاهل مطالب الأحياء الشرقية».

وتضمنت الموازنة المقرة تخصيص ١٨ مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المجاري، وهو ما يمثل أكبر بند إنفاق في الموازنة. كما رصد المجلس ٦ ملايين دينار لتطوير الطريق الدائري الشمالي وإنشاء ٣ جسور للمشاة فوق التقاطعات الرئيسية. وتأتي هذه المشاريع بعد سنوات من الشكاوى المتكررة من السكان بسبب الازدحام الخانق وطفح المياه العادمة في الشوارع خلال فصل الشتاء.

وقال رئيس البلدية المهندس سامر الخطيب في كلمة ألقاها عقب التصويت: «كنا أمام خيارين، إما أن نؤجل المشاريع الكبرى سنة أخرى ونتحمل غضب الناس، أو أن نتحمل مسؤوليتنا ونبدأ العمل الآن. اخترنا الخيار الثاني رغم صعوبته، لأن الزيتونة لا تحتمل مزيدا من التأجيل». وأكد أن البلدية ستعتمد على قروض ميسرة وشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى.

في المقابل، انتقد العضو المعارض عادل منصور الشامي الموازنة، معتبرا أنها «تفتقر إلى العدالة في توزيع المشاريع بين الأحياء». وقال الشامي: «حي النخيل وحده يستحوذ على ٣٠ في المئة من مخصصات الطرق، بينما لم يحصل حي الرمال الشرقي على أي مشروع جديد منذ ٢٠١٩». وطالب بتشكيل لجنة رقابية مستقلة على المناقصات، وهو ما رفضه رئيس المجلس بحجة أن الإجراءات الحالية كافية.

وشهدت الجلسة توترا ملحوظا عندما رفع العضو فراس الدباغ صورا لشوارع متضررة، متهما المجلس بـ«الكيل بمكيالين». وردت العضو نادية الحلبي بأن المشاريع المقترحة «ليست وعودا انتخابية، بل خطة مدروسة لمدة خمس سنوات». وانتهت الجلسة بتصويت علني، حيث صوت ١٠ أعضاء لصالح الموازنة، بينما امتنع اثنان عن التصويت.

وتشمل الموازنة أيضا زيادة في مخصصات الصحة والتعليم، حيث رصد المجلس ٣ ملايين دينار لتوسعة مستشفى الزيتونة العام وبناء مدرسة ثانوية جديدة في حي الرمال الشرقي. كما خصص مليون دينار لإنشاء ٤ حدائق عامة و٣ ملاعب للأطفال. وأكد رئيس البلدية أن هذه المشاريع ستنفذ على مراحل، وأن أول مشروع سيبدأ تنفيذه هو توسعة شبكة الصرف الصحي في شارع المصانع القديم.

(يتبع صفحة ٨)

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة بقيمة ٤٢ مليون دينار لعام ٢٠٢٣

جلسة استثنائية استمرت ١٤ ساعة وشهدت نقاشا حادا حول مشاريع الصرف الصحي

الزيتونة – ٩ آذار ٢٠٢٣: صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء أمس الثلاثاء على موازنة البلدية لعام ٢٠٢٣ بقيمة إجمالية تبلغ ٤٢ مليون دينار، بعد جلسة ماراثونية استمرت ١٤ ساعة وشهدت نقاشا حادا بين أعضاء المجلس حول أولويات الإنفاق. وحضر الجلسة ١٣ عضوا من أصل ١٥، بعد انسحاب عضوين احتجاجا على ما وصفاه بـ«تجاهل مطالب الأحياء الشرقية».

وتضمنت الموازنة المقرة تخصيص ١٨ مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي وتوسعة شبكة المجاري، وهو ما يمثل أكبر بند إنفاق في الموازنة. كما رصد المجلس ٦ ملايين دينار لتطوير الطريق الدائري الشمالي وإنشاء ٣ جسور للمشاة فوق التقاطعات الرئيسية. وتأتي هذه المشاريع بعد سنوات من الشكاوى المتكررة من السكان بسبب الازدحام الخانق وطفح المياه العادمة في الشوارع خلال فصل الشتاء.

وقال رئيس البلدية المهندس سامر الخطيب في كلمة ألقاها عقب التصويت: «كنا أمام خيارين، إما أن نؤجل المشاريع الكبرى سنة أخرى ونتحمل غضب الناس، أو أن نتحمل مسؤوليتنا ونبدأ العمل الآن. اخترنا الخيار الثاني رغم صعوبته، لأن الزيتونة لا تحتمل مزيدا من التأجيل». وأكد أن البلدية ستعتمد على قروض ميسرة وشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى.

في المقابل، انتقد العضو المعارض عادل منصور الشامي الموازنة، معتبرا أنها «تفتقر إلى العدالة في توزيع المشاريع بين الأحياء». وقال الشامي: «حي النخيل وحده يستحوذ على ٣٠ في المئة من مخصصات الطرق، بينما لم يحصل حي الرمال الشرقي على أي مشروع جديد منذ ٢٠١٩». وطالب بتشكيل لجنة رقابية مستقلة على المناقصات، وهو ما رفضه رئيس المجلس بحجة أن الإجراءات الحالية كافية.

وشهدت الجلسة توترا ملحوظا عندما رفع العضو فراس الدباغ صورا لشوارع متضررة، متهما المجلس بـ«الكيل بمكيالين». وردت العضو نادية الحلبي بأن المشاريع المقترحة «ليست وعودا انتخابية، بل خطة مدروسة لمدة خمس سنوات». وانتهت الجلسة بتصويت علني، حيث صوت ١٠ أعضاء لصالح الموازنة، بينما امتنع اثنان عن التصويت.

(يتبع صفحة ٨)